

دفع الشبه عن الرسول (ص)

[96] فيحيط به علمك الكريم، ويكون اعتماده بحسب ما حكم به الأئمة الأربعة، وأفتى به العلماء في السجن للمذكور وطول سجنه. فإنه في كل وقت يحدث للناس شيئا منكرا، وزندقة يشغل خواطر الناس بها، ويفسد على العوام عقولهم الضعيفة وعقلياتهم وعقائدهم. فيمنع من ذلك، وتسد الذريعة منه. فليكن عمله على هذا الحكم، ويتقدم أمره به. وإذا اعتمد الجنب الرفيع العالي هذا الاعتماد الذي رسمنا به في أمر ابن تيمية، فيتقدم منع من سلك مسالكه، أو يفتي بهذه الفتاوى، أو يعمل بها في أمر الطلاق، أو هذه القضايا المستحدثة. وإذا اطلع على أحد عمل بذلك، أو أفتى به، فيعتبر حاله، فإن كان من مشايخ العلماء، فيعزر تعزيز مثله. وإن كان من الشبان الذين يقصدون الظهور - كما يقصده ابن تيمية - فيؤدبهم ويردعهم ردعا بليغا، ويعتمد في أمرهم ما يحسم به مواد أمثاله، لتستقيم أحوال الناس، وتمشي على السداد، ولا يعود أحد يتجاسر على الأفتاء بما يخالف الأجماع، ويبتدع في دين الله - عز وجل - من أنواع الاقتراح ما لم يسبقه أحد إليه. فالجنب العالي يعتمد هذه الأمور التي عرفناه إياها الآن وسد الذرائع فيها. وقد عجلنا بهذا الكتاب، وبقيّة فصول مكاتبتة تصل بعد هذا الكتاب إن شاء الله تعالى. وكتب في سابع عشرين رجب سنة ست وعشرين وسبع مائة. (فتوى الأئمة الأربعة بكفر ابن تيمية) صورة الفتوى من المنقول من خط القضاة الأربعة بالقاهرة على ظاهر الفتوى:
